البعثة الدائمة لمملكة البحرين
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كـلمة وفد مملكة البحرين

في اللجنة السادسة (القانونية)
الدورة 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة

حول البند 86

المعنون

"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

==========

الثلاثاء 9 أكتوبر 2018

ممثل مملكة البحرين في اللجنة
مبارك عبد الله الرميحي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يسعدني في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة A/73/253 والمعنون "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ".

إنطلاقاً من إيمان وقناعة مملكة البحرين بأهمية ترسيخ مبدأ احترام سيادة القانون قامت المملكة بتدعيم هذا المبدأ في دستورها وتأصيلهُ في ميثاقها الوطني، فميثاق العمل الوطني أشار في البند السادس من الفصل الثاني على أن "سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وضمانة أساسيةٌ لحماية الحقوق والحريات".

كما وأكد دستور مملكة البحرين على مبدأ المساواة وسيادة القانون، ونظّم العلاقة بين سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأرسى نظام الرقابة القضائية المركزية على دستورية القوانين واللوائح، موكلاً هذا الاختصاص الذي لا تخفى أهميته في إعلاء صرح الشرعية الدستورية إلى المحكمة الدستورية التي تُعد هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها.

هذا ويشكل مبدأ سيادة القانون الضمانة الأساسية لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة التي تمثلها سلطات الدولة، والمصلحة الخاصة المتمثلة في حقوق الأفراد وحرياتهم التي يتم تنظيمها في حدود القانون، وحجر الأساس في البُنيان القانوني والتشريعي في مملكة البحرين، مما أكسبها مظهراً حضارياً يعكس مدى اهتمام القيادة وحرصها على إرساء دعائم الدولة الحديثة القائمة على تعزيز الديمقراطية وجهود الاصلاح واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

السيد الرئيس،

و إذ يؤكد وفد بلادي على أن مبدأ سيادة القانون هو الأساس الهام للاحترام العالمي لمبادئ العدالة، وذلك اتساقاً مع ميثاق الأمم المتحدة، وصلةً بالأركان الثلاثة للأمم المتحدة المتمثلة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وعلى أهمية اتساق القوانين الوطنية مع الصكوك الدولية المتصلة بسيادة القانون، فإنه ينبه إلى إن الإرهاب والتطرف العنيف يُمثلان تهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار، ويُعرقلان التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في العالم. ويجب التصدي لهذه الظواهر في إطار من شيوع هذه المبدأ وتظافر الجهود الدولية الداعمة.

السيد الرئيس،

إن مملكة البحرين ومع بداية المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، اتجهت لتحقيق تحول حقيقي من أجل إرساء دعائم عملية الإصلاح السياسي والتشريعي والقضائي والأمني، وأصبحت هذه العمليات الإصلاحية سلوكاً وطنياً لدى جميع مؤسسات الدولة ومسؤوليها ومواطنيها. وباستقراء ميثاق العمل الوطني وفي الفقرة المعنونة (شخصية البحرين التاريخية) وما تلاها من بنود يظهر جلياً أن مملكة البحرين كانت مهيأة لتحقيق تلك الإصلاحات التي بفضلها تحققت الكثير من الإنجازات والمكاسب التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية المتنوعة والرائدة على مستوى المنطقة، مما انعكس على بناء المجتمع البحريني المستقر الذي يعيش فيه أفراده الأمن والطمأنينة.

السيد الرئيس،

وتأكيداً على جهود المملكة لترسيخ مبدأ سيادة القانون وكفالة احترام حقوق الانسان فلقد تم استحداث العديد من الاجهزة والآليات الخاصة بتعزيز ثقافة المحاسبة وعدم الافلات من العقاب فقد تم استحداث الأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، ووحدة التحقيق الخاصة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من المبادرات التي تهدف في الاساس لتعزيز هذا المبدأ.

و على صعيد تعزيز جهود التعاون الدولي فإن مملكة البحرين كان لها السبق في مجال مكافحة الجريمة المنظمة فقد أولت عنايةً للتصدي للجرائم المتصلة بالإرهاب والمخدرات وغسل الاموال وتمويل الإرهاب والإتجار بالأشخاص حيث تم تصنيف مملكة البحرين في الفئة الاولى (tier 1) ،هذا العام في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بهذا المجال وهي في تعاون مستمر ومتطور مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعماً لجهود مكافحة هذه الآفات والقضاء عليها ومحاسبة المسؤولين عنها.

إن ما شرعته الدولة من قوانين وما اتخذته من إجراءات أمنية جميعها يصب في تحقيق الأمن والسلام في ربوع البحرين، ويعزز من الحكم الرشيد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين، وإن المؤسسات الوطنية المعنية بتنفيذ مبدأ سيادة القانون تهدف إلى ضمان وجود أطرٍ قانونية واضحة لإعلاء القانون وتحقيق أهدافه الوطنية من أجل تعزيز الأمن والسلام المجتمعي في البحرين وتحقيق الرخاء لها والنماء لشعبها.

السيد الرئيس،

و إذ نؤكد في الختام بأن مبدأ سيادة القانون عقيدة لن تحيد عنها المملكة، بما يشكله من ضمانةٍ حقيقيةٍ للحقوق والحريات وسبيل أمثل لصون الأمن والسلم على المستويين الوطني والدولي، وبما يحفظ الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي المتماسك ويساهم في استكمال مسيرة التقدم والديمقراطية.

وشكراً السيد الرئيس.